اقتصاد

مزاد «مول قاسيون» بعد العيد.. والغربي لـ«الوطن»: يمكن أن يصل استثماره إلى ٣٠٠ مليون ليرة سنوياً بعد أن كان ٢٠ مليوناً فقط

| عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن القيمة الفعلية لاستثمار مول قاسيون حسب التقديرات الأولية تقترب من ٣٠٠ مليون ليرة سورية سنوياً في الوقت الذي يتم استثماره منذ سنوات بقيمة ٢٠ مليون ليرة. مبيناً أن ما تم القيام به حول إخلاء المول هو لتصحيح الاستثمار للمول ضمن توجه الحكومة بحماية أملاك الدولة وحسن إدارتها واستثمارها وأن الأمر لن يتوقف عند مول قاسيون أو غيره وإنما سيتم مراجعة كل الاستثمارات والإشغالات السابقة لأملاك الدول العائدة للوزارة للنظر فيها وتصحيحها مع ما ينسجم من قيم الاستثمارات الحالية والرائجة.

وفي «السورية للتجارة» أوضح مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» أن إجراءات إعادة طرح المول للاستثمار قائمة ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن المزاد بعد عطلة العيد القادمة وأن ما يجري من إخلاء للمول حالياً هو بموجب قرارات وزارة العدل وأن المستثمر هو من يقوم بعملية الإخلاء.

وفي سياق آخر، بيّن المسؤول أن حجم المبيعات للسورية للتجارة تجاوزت ٢٠ مليار ليرة منذ نفاذ عملية الدمج لمؤسسات لتدخل الايجابي حيث تمتلك السورية للتجارة اليوم نحو ١٥٠٠ صالة على مستوى القطر منها ٧٨٠ صالة ضمن الخدمة، حصة دمشق نحو ١٤٥ صالة وأن حجم مبيعاتها جيدة حيث يقترب متوسط مبيع الصالة اليومي من ١,٥ مليون ليرة حسب موقع الصالة والمواد المعروضة فيها.

كما بين أن المؤسسة أطلقت عدة معارض لبيع الألبسة بمناسبة عيد رمضان المبارك أهمها معرض الصالحية ومعرض الحريقة بأسعار تنافسية تقل عن مثيلاتها في الأسواق ما بين ٣٠-٤٠٪ وحركة المبيعات للألبسة مقبولة لكن القدرة الشرائية للمستهلكين هي من يحدد تحسن حركة المبيعات سواء في السورية للتجارة أو غيرها.

مشيراً إلى أنه رغم موسم العيد فإن أولويات المستهلك اليوم تبقى للمواد الغذائية والأساسية اليومية لتأتي الألبسة في المقام الثاني حيث يحاول المستهلك تكييف مشترياته بما يتوافق مع قدرته. كما أوضح أن معظم المواد والمعروضات في صالات السورية للتجارة وخاصة من الألبسة لم تعد من البضاعة والألبسة متدنية المواصفات بل هناك الكثير من الماركات والموديلات المعروفة مع مراعاة تلبية متطلبات مختلف المستهلكين وضمن توفير السلعة بسعر تنافسي تحقيقا لمبدأ التدخل الايجابي الذي يمثل الخط العام لعمل المؤسسة؟

مضيفاً بأن المؤسسة تسعى لزيادة انتشارها والتوسع في مختلف المحافظات والمناطق لتغطية أكبر قدر ممكن من المناطق والأحياء والوصول لمعظم المواطنين وتقديم الخدمات لهم إضافة لسعي المؤسسة للتوجه نحو الاستيراد المباشر حيث يجري العمل حالياً لتطبيق ذلك في أقرب وقت ما يسهم ويعزز من قدرة المؤسسة على التقليل من حلقات الوساطة وبالتالي القدرة على عرض المنتجات بأسعار تناسب القدرة الشرائية للمواطن بعيداً عن تدخل حلقات الوساطة في الأسعار.

مدير مؤسسة المعارض لـ«الوطن»:

رجال أعمال حاولوا تمرير مستوردات مخالفة تحت غطاء معرض دمشق الدولي

| صالح حميدي

بيّن مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي أن المؤسسة رفضت مشاركة بعض الشركات أو رجال الأعمال وبعض المستوردين في معرض دمشق الدولي ممن لديهم حاويات مخالفة في إحدى الأمانات الجمركية منذ فترة غير قصيرة، إذ سعى هؤلاء للمشاركة في المعرض كغطاء لتمرير هذه الحاويات المخالفة وإدخال السلع والبضائع إلى الأسواق المحلية لتأخذ الصبغة النظامية من باب المشاركة في أجنحة معرض دمشق الدولي.

وأضاف كرتلي: إن تاريخ إدخال هذه الحاويات يجب أن يكون بعد موافقة المؤسسة على مشاركتها في المعرض وعدم قبول الحاويات المتوقفة لأسباب مختلفة في الأمانات الجمركية قبل تاريخ هذه الموافقة حيث هناك بضائع دخلت منذ أكثر من شهرين، فهذه لا يحق لها المشاركة في المعرض وقال: إن المؤسسة ستغلق باب المشاركة بسبب حجز كل المساحات المعروضة.

وأشار إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اتخذت مجموعة من الإجراءات والقرارات المشجعة على المشاركة في المعرض وخاصة منها القرارات القاضية بالسماح للمشاركين من الدول الأجنبية بوضع معروضاتها بالاستهلاك المحلي مباشرة طوال أيام المعرض إضافة إلى معاملة وكلاء الشركات الأجنبية معاملة الشركات الأم ويحق لهؤلاء تمثيل الدولة منشأ هذه الشركات على نفس السوية.

وأشار إلى تثبيت مشاركة عدد من الدول أبرزها كوريا والصين وايطاليا والإمارات وإيران والمغرب ولبنان ومصر والهند وحجزت مساحات في الجناح الدولي، ويحق لهذه الدول إدخال بضائعهم إدخالاً مؤقتاً إلى مدينة المعارض ومن ثم تخليص هذه البضائع جمركياً ودفع رسومها بعد تنظيم إجازات استيراد أصولية بهذه البضائع.

ومن حق المشاركين الأجانب والشركات المحلية بيع منتجاتهم المعروضة ضمن الأجنحة المخصصة لهم وكذلك البضائع والمواد المسموح باستيرادها وفق الآلية المعتمدة والقرارات الصادرة والمتوافقة مع أحكام التجارة الخارجية والبضائع والمواد غير المسموحة بالآلية المعتمدة بما فيها المواد المحصور أو المقيد استيرادها بالمؤسسات الحصرية باستثناء التبغ والسيارات والمجوهرات والحلي بجميع أشكالها والألبسة المستعملة.

وأوضح أن المؤسسة تقوم باستيفاء الرسوم المتوجبة خلال فترة زمنية حددت بشهر من تاريخ انتهاء العرض علاوة على أن كل المعروضات مشمولة بالإعفاءات من الرسوم والضرائب المماثلة إذا كانت البضاعة واردة من منشأ ومصدر إحدى الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو من منشأ ومصدر إيراني استناداً لاتفاقية التجارة الحرة بين سورية وإيران في حال رغب أصحابها وضعها بالاستهلاك المحلي.

وبيّن مصدر في وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» أن هناك بعض موظفي المؤسسة العامة للمعارض فهموا خطأ نظام الكوتا وحجز مساحات ضمن هذا المجال في مدينة المعارض وألمح هؤلاء الموظفين إلى أن إجراءات حجز هذه المساحات توقفت إلا أن المقصود من هذه الإجراءات كان الشركات المخالفة التي تريد إدخال بضائع محجوزة أصلاً في بعض الأمانات الجمركية منذ فترة طويلة وتريد تحويلها إلى بضائع نظامية من خلال المشاركة في المعرض.

وأكد أن هناك أشخاصاً أدخلوا بضائع ومواد مختلفة منذ زمن طويل وهي لا تزال في الموانئ منذ أشهر أو سنة لبعضها ولم يحصلوا على إجازات استيراد ولم يهتدوا في نهاية المطاف إلى وسيلة أو طريقة تتيح لهم إدخال بضائعهم. وعملت وزارة الاقتصاد بهذه المعلومات فأصدرت قراراً بمنع قبول مشاركة هذه البضائع في المعرض واشترطت أن يكون تاريخ شحن البضائع بعد قرار المشاركة في المعرض.

وهناك من تسلل وحصل على الموافقة للمشاركة في المعرض وحجز أرقاماً ومساحات ولكن بيانات عبور هذه البضائع إلى المعرض لاحقاً سوف تكشف هذه المخالفات وقد حذرت وزارة الاقتصاد مسبقاً من عدم قبول هذه البضائع إذا لم تستوف شروط المشاركة.

> المؤسسة ستغلق باب المشاركة بسبب حجز كل المساحات

صالح: عمل لجنة الأمن لم يتطور خلال الحرب

بعد الخلاف.. التصويت يحسم أمر اللجان في مجلس الشعب

| هناء غانم

يبدو أن الخلافات في وجهات النظر هي سيدة الموقف أثناء مناقشة النظام الداخلي الجديد لمجلس الشعب، إذ استمر الجدل حول مواده لأكثر من أسبوع، ولا يزال مشروع النظام الداخلي بين صد ورد ولم يتم حسم الأمر فيه.

وقد أعرب بعض النواب خلال جلسة الأمس عن استيائهم من دمج بعض اللجان على خلاف بعضهم الآخر ممن أيدوا ذلك مؤكدين أن اللجان هي واجهة المجلس «وإذا أردنا الارتقاء في هذا المجلس فعلينا أن نبحث في كيفية تطوير عمل هذه اللجان وكسر الحلقات الروتينية لعملها والاهم تشاركية عمل اللجان لما فيه المصلحة العامة».

متسائلون: لماذا يتم تشتيت اللجان في الوقت الذي نحن فيه بحاجة إلى تغير ومتابعة عمل مهام بعض اللجان؟ وهو الأمر الأهم لاسيما مهام لجنة مكافحة الفساد المالي والإداري التي من المفترض أن يتناسب اسمها مع مضمونها، وعلى المجلس عندما يريد أن يغير النظام الداخلي للمجلس أن يحدث نقلة نوعية في هذا المجال ولاسيما موضوع الفساد الذي سبقنا العديد من البرلمانات به، وذلك على حدّ تعبير بعض النواب.

كما أكد بعضهم على أن عدد اللجان كبير ومعظم برلمانات العالم لا يتجاوز عدد لجانها من ٦ إلى ٨ لجان.

وفيما يخص لجنة الأمن الوطني رأى النائب نبيل الصالح أنه من المفترض أن تتطور مهام هذه اللجنة خلال الحرب اليوم، فموضوع الأمن أصبح أشمل من مؤسستي الدفاع والشرطة ونحن بحاجة إلى الأمن المجتمعي الخاص بالأمن الثقافي والديني والاقتصادي... مؤكداً أن عمل اللجنة حالياً لم يتطور «ولا نقوم بأي دور فقط نوافق على قوانين اللجان، وحتى ممارسة الدور الرقابي هو ضعيف».

وخلال الجلسة وجهت رئيسة المجلس أكثر من مرة العديد من الملاحظات للنواب لاسيما بما يخص الأحاديث الجانبية مؤكدة أهمية أن يكون النقاش ضمن الجلسة لما يخص مشروع النظام ولما فيه المصلحة العامة.

وتمت الموافقة ضمن الجلسة على مشروع تعديل النظام الداخلي والمتعلقة بأسماء اللجان ومهامها وآلية عملها. ووافق الأغلبية على مقترح بتأجيل التصويت على المواد المتعلقة باللجان وهي من المادة ٣٤ وحتى ٥٦ بحيث يقدم أعضاء المجلس مقترحاتهم إلى مكتب المجلس لمناقشتها مع لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وذلك بعد حصول تباينات في آرائهم حول هذه المواد حيث دعا عدد منهم إلى إلغاء لجان محددة نتيجة التقاطع في اختصاصاتها فيما طالب آخرون بدمجها أو الاستمرار بها كما هي.

وبعد مناقشة تقرير مكتب المجلس ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وافق أعضاء المجلس بنتيجة التصويت على تثبيت أسماء عدد من اللجان وهي لجان: الشؤون الدستورية والتشريعية والخدمات والأمن الوطني والزراعة والموارد المائية والحريات العامة وحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمصالحة الوطنية والشهداء وضحايا الحرب.

كما وافق أعضاء المجلس على فصل لجنة القوانين المالية والموازنة إلى لجنتين هما: لجنة الموازنة والحسابات ولجنة القوانين المالية، وتم تغيير اسم لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين إلى لجنة الشؤون العربية والخارجية والمغتربين، كما تمت إضافة اسم وزارتي الثقافة والأوقاف إلى مهام لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي وإضافة وزارة السياحة إلى مهام لجنة الخدمات.

ووافق أعضاء المجلس أيضاً على اقتراح بإضافة اسم الطاقة إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لتصبح لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة وبذلك تم إلغاء لجنة الطاقة والثروات الطبيعية كما جرت الموافقة على تغيير اسم لجنة الإدارة المحلية والأشغال العامة إلى لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية واسم لجنة الشكاوى والمتابعة إلى لجنة الشكاوى والرقابة.

وبنتيجة التصويت أصبحت المادة ٣٥ بعد تعديلها تنص على: ١ يجوز للمجلس أن يقرر تأليف لجان دائمة أخرى أو أن يلغي أيا من اللجان القائمة. ٢ يجوز للمجلس أن يضيف مهام جديدة إلى أي لجنة أو أن يلغي أيا من مهامها. ٣ تؤلف كل لجنة من عشرة أعضاء على الأقل ولا تزيد على عشرين عضواً حيث جرى استبدال عبارة مكتب المجلس في الفقرة الثانية في المادة بكلمة المجلس.

السوريون دفعوا ٦٠٠ مليون ليرة رسم إنفاق استهلاكي على مشتريات الذهب في ٦ أشهر

| علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصللي لـ«الوطن» أن الحكومة طلبت رفع المبلغ الواجب تحصيله كمبلغ مقطوع عن رسم الإنفاق الاستهلاكي من جمعيات الصاغة، وذلك بزيادة ٥٠ مليون ليرة سورية إلى المبلغ الذي تم الاتفاق عليه خلال الأشهر الستة الأولى من العام وهو ١٠٠ مليون ليرة سورية، ليصبح المطلوب تحصيله ١٥٠ مليون ليرة سورية بالتكالف من جمعيات الصاغة الثلاثة في دمشق وحلب وحماة.

وبذلك تكون وزارة المالية كانت قد حصلت مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة سورية من جمعيات الذهب عن الأشهر الستة الأولى، وفي حال تم الاتفاق على رفع المبلغ إلى ١٥٠ مليون ليرة سورية يكون مجموعة ما يجب تحصيله عن النصف الثاني من العام الحالي هو ٩٠٠ مليون ليرة سورية.

وبيّن موصللي أنه من الصعوبة تحصيل المبلغ في حال رفعه نتيجة الانخفاض الشديد في حركة البيع، وذلك نظراً لأن بضائعنا أصبحت أغلى من بضائع الدول المجاورة، وخاصة مع دخول البضائع التركية إلى المناطق الحدودية في الريف الحلبي والذي يشكل ثقل هام في سوق الذهب، مضيفاً بأن أغلبية الورشات التي تصنع الذهب في تركيا هي بالأساس لحرفيين وأصحاب ورشات سوريين غادروا البلد واتجهوا إلى تركيا وهم يصنعون نفس البضائع من حلي ومصاغ التي تباع في أسواقنا كونهم يملكون الخبرة والمعرفة بنوعية الموديلات المرغوبة في أسواقنا وينافسون في الأسعار كون بضائعهم تدخل تهريباً ولا يتم دفع أي رسم جمركي عليها وخاصة في منطقة عفرين والقامشلي والقرى الحدودية.

وأشار موصللي إلى أن ورشات صياغة الذهب في حلب تعاني من انخفاض في عدد الأيدي العاملة الحرفية بسبب هجرة الشباب وخاصة الحرفيين منهم، فلم يبق في حلب سوى ٥٠ ورشة لصياغة الذهب وكل فترة تغلق ورشة جديدة لقلة اليد العاملة، ولو اتجهت لأي ورشة ستجد عمالها من كبار السن والنساء.

من جانبه بيّن رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي أن جمعيات الصاغة تتباحث فيما بينها لإيجاد الصيغة المناسب والتي يمكن طرحها على وزارة المالية بخصوص رسم الإنفاق الاستهلاكي، منوهاً في تصريح لـ«الوطن» بأن الجمعيات الثلاث غير قادرة على دفع مبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية إضافية فوق المئة مليون السابقة، والاتصالات جارية حالياً لإيجاد صيغة تكون مرضية لجميع الأطراف.

ولفت جزماتي إلى تحسن بسيط في حركة البيع في الأيام الأخيرة من شهر رمضان قبل حلول عيد الفطر لتصبح بحوالي ١ كيلو غرام يومياً في أسواق الذهب، حيث يتم التسعير حالياً على أساس دولار وسطي بـ٥١٤ ليرة سورية، لافتاً إلى أن كل الذهب الذي يتم دمغه حالياً هو حلي ومصاغ من أساور وحلق وخواتم وسواها، مع عدم دمغ أي قطعة ذهب إدخار منذ ٦ أشهر سواء ليرة ذهبية أو أونصة ذهبية.

ويوم أمس سجل غرام الذهب عيار /٢١/ سعراً بـ١٨٥٠٠ ليرة سورية مبيع و١٨٤٠٠ ليرة سورية للشراء، وعليه سجلت الأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٦٧٢ ألف ليرة سورية والليرة الذهبية بسعر ١٥٥ ألف ليرة سورية.

تجار: الرسوم الجمركية والضرائب وصلت إلى ٢٥ بالمئة من قيمة بعض السلع

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: إجازات الاستيراد انخفضت خلال رمضان وأغلب المستورين التزموا بالشروط الجديدة

| الوطن

كشف مدير في وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» عن تدني إجازات الاستيراد الممنوحة خلال شهر رمضان، وتركزت على المواد الخاصة بهذا الشهر، مقارنة بمستواها قبله، إذ كانت مرتفعة، منوهاً بأن أغلب المستوردين يلتزمون بالشروط الجديدة الصادرة عن الوزارة مؤخراً فيما يخص وثائق التعريف والتأمينات والمستودعات وعدد العمال وغيرها وأن الاستيراد لم يتعطل ولا يوماً لأن وزارة الاقتصاد كانت أعطت المستوردين مهلة حتى بداية الشهر السادس الجاري للالتزام بالشروط المذكورة.

من جانبه بيّن مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية تيسير سلطانة لـ«الوطن» أن الشروط الجديدة لم تتسبب بأي إشكالات وأن المستوردون باتوا يزودون طلبات الاستيراد بالوثائق المطلوبة والمذكورة في الشروط الأخيرة. موضحاً أن غرف التجارة وبعد الكشف الحسي تمنح المستورد كتاب تعريف يخوله تقديم طلب استيراد وأن التأمينات الاجتماعية تعطي المستورد وثيقة صالحة لمدة شهر فقط تفيد فيها أن المستورد أدى التأمينات المستحقة عليه وأن هذه الوثيقة تغطي الفترة حتى تاريخ منح الإجازة وبيّن أن الصناعيين معفيون من تقديم هذه الوثائق.

عدد من أعضاء غرفة تجارة دمشق بينوا لـ«الوطن» أن الشروط الجديد المفروضة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تؤدي إلى الروتين وزيادة الورقيات في عملية الاستيراد وأن الأوراق المطلوبة وأبرزها وثيقة التعريف من غرف التجارة ووثيقة التأمينات الاجتماعية وشرط المستودعات.. وغيرها هو أمر غير منطقي عند تنظيم كل إجازة استيراد وأن وثيقة براءة ذمة كانت كافية وأكثر جدوى ومرونة وإجراء مناسب أكثر من الشروط الموضوعة.

وكشفوا عن ارتفاع قيم الرسوم الجمركية لبعض الأصناف الغذائية المستوردة وأقروا أن هذا الارتفاع ليس ناتجاً عن ارتفاع في الرسوم الجمركية في حد ذاته ولا يتعلق بإصدار صك تشريعي برفع أسعارها من الجهات المعنية بل ناتج عن فرض إجراءات مشددة في إدخال المستوردات من الغذائيات وبعض المواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية. وأوضحوا أن هذه المواد باتت تدخل بشكل نظامي وبالسعر الحقيقي والفواتير الحقيقية حيث كانت هذه الأصناف تدخل قبل هذه الإجراءات بأسعار مخفضة ومن ثم كانت تدفع رسوم جمركية مخفضة.

وأشاروا إلى أن إدخال بعض المواد مثل الشاي بشكل نظامي بات يرتب على كل كيلو نحو ١١٠٠ ليرة رسوماً جمركية إضافة إلى ارتفاع الرسوم الجمركية على البن والكيماويات وأصناف أخرى مختلفة باتت مصاريفها كبيرة مقارنة بالقطع الأجنبي وتقاضي الرسوم على سعر القطع في البنك المركزي يضاف إليه رسم إعادة إعمار وسلفة ضريبة ٤ بالمئة وغيرها من الضرائب والرسوم موضحين أن هناك الرسوم الجمركية باتت تشكل نسبة ٢٥ بالمئة من بعض المواد مثل الشاي.